ونتيجة ترك الفلاحين اراضيهم ، تدفق الكثير منهم الى المدن من اجل العمل ، مما زاد في البطالة وتدني اجور العمالة بين العمال العرب ، بحيث ان هذا الامر يشكل خطرا على الحياة الاقتصادية للبلاد[٦٥] . اما في مجال الهجرة اليهودية ، فقد تعرض سمبسون لقوانين الهجرة هذه ، والمهاجرين المصرح لهم بالدخول بصفة شرعية ، والاعداد الكبيرة التي تدخل البلاد بالطرق غير الشرعية ، وكذلك طرق التحايل في ادخال المهاجرين ، وهو يحمل الوكالة اليهودية المسؤولية عن جميع الحوادث المخلة بالقانون . ويؤكد على ان الحالة التي يعاني منها العرب ، من بطالة وانخفاض في مستوى المعيشة بين الطبقة العاملة منهم ، ما هي الا احدى دلائل الهجرة اليهودية ونتائجها[٦٦] .

لجنة جونسون ـ كروسبي ١٩٣٠ : تم تعيين هذه اللجنة من قبل المندوب السامي البريطاني ، وذلك نتيجة احداث ١٩٢٩ ، وكانت الغاية من ذلك درس حالة المزارعين الاقتصادية ، والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ، ومن أجل وضع التوصيات بشأن ذلك .

وقد قامت هذه اللجنة بالتحقيق في مجموعة من القرى العربية بلغت ١٠٤ قرى كان قد وقع الاختيار عليها في جميع انحاء فلسطين . ووجدت اللجنة ان عدد العائلات التي تقطن هذه القرى هو ٢٢,٥٧٢ عائلة ؛ منها ١٦,٦٣٢ عائلة من اصحاب الاملاك ، والباقي ، ويبلغ ٦٩٤٠ عائلة (اي ٢٩,٤٪) ، لا يملك ارضا ولا يعيش من الزراعة مباشرة ، ولكن بواسطة تعاطي اشغال اخرى في القرى التي يعيشون فيها . وعليه ، لو اخذنا التعميم على فلسطين فسنجد من مجموع العائلات القروية البالغة ٨٦,٩٨٠ عائلة ، حوالى ٦١,٤٠٨ عائلات فقط تعمل في فلاحة الارض ، فضلا عن ان عددا كبيرا من هذه العائلات الزراعية قد أهمل الزراعة[٦٧] .

وقد تطرقت اللجنة كذلك الى حالة الفلاح العربي المؤلمة الناتجة عن عدم حماية الحكومة ، وانتقدت ما يفرض على الفلاحين من ضرائب ، وحثت على العمل من اجل ازالة ما يجثم على صدره من مآسي ، ومن اجل زيادة دخله المحدود جدا .

كما ذكرت هذه اللجنة أنه نتيجة لسياسة حكومة الانتداب البريطانية التي اعتمدت حماية الانتاج بالنسبة لليهود ، وحرية التجارة بالنسبة للمنتوجات العربية ، هبطت اسعار المحصولات الزراعية الى نصف قيمتها المعتادة ، حيث اصبحت السوق مكتظة بالمحصولات الاجنبية ، التي نافست منتوجات الفلاح وادت الى كسادها[٦٨] . وكان من جملة التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة ، من اجل التحسين ، في تقريرها ايضا ، هو مطالبة الحكومة بالقيام بالتجارب الزراعية ، وتدريب المزارعين على وسائل زراعية افضل . كما اوصت بتأسيس هيئات تعاونية مهمتها تقديم القروض الزراعية ، والغاء ضريبة المواشي ، بعد وضع ضريبة الدخل موضع التنفيذ ، وفرض ضريبة قليلة على الاراضي بدل ضريبة « الويركو » والاعشار ، وكذلك خفض ضريبة العشر في الأرياف الى ٧,٥٪ ، ورفع ضريبة الأملاك في المدن من أجل تأمين التوازن ، وخفض ضريبة العشر على المزروعات الصيفية اذا ظلت اسعارها منخفضة ، اما المزروعات الشتوية فيجب خفض ضريبة العشر عليها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ . وطالبت اللجنة بتقديم التسهيلات الزراعية ، وحماية الحاصلات الزراعية من منافسة الحاصلات الاجنبية[٦٩] .